Al-Adab Journal Vol. 68, No. 1, Supplement (March 2026)

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Restriction of Effects in the Diwan of "Ibrahim" by the Poet Anas Al-Daghim

Hala Mohammed Saleh
halla.23ehp233@student.uomosul.edu.iq
University of Mosul, College of Education for Human Sciences

Asst. Prof. Esraa Ghanim Ahmad (Ph.D.)
al_irqi1983@uomosul.edu.iq
University of Mosul, College of Education for Human Sciences

Copyright (c) 2026 **Hala Mohammed Saleh. Asst. Prof. Esraa Ghanim Ahmad (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/nfjzxz11

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research seeks to study the grammatical phenomenon of restriction Balmnsobat, especially that of the results of grammatical thought, as they are the concepts of ambiguity and statement of the thumb resorted to by the speaker; The sentence has many of these: (the object of it, the absolute effect, the effect in it, the impact of it, the effect with it, the situation, the distinction, the exception, the dependencies, and others). The research is limited to monitoring the restriction of the effects contained in the Diwan (Ibrahim), as it became clear after induction and research that the restriction of the effects cannot be dispensed with in many places; their presence is necessary in the text. The restrictions contained in the Diwan varied according to the change of context, the need of the maqam, and to meet the emotional state that ignites in the depths of the poet.

Keywords: Anas Al Daghim, composition, diwan, effects, restriction,

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 1, Supplement (March 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

التقييد بالمفاعيل في ديوان "إبراهيم" للشاعر أنس الدّغيم

الباحثة: هالة محمد صالح
جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

أ.م.د. إسراء غانم أحمد
جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

(مُلَخَّصُ البَحث)

يسعى هذا البحث إلى دراسة الظاهرة النحوية للتقييد بالمنصوبات، ولاسيما أنَّ التقييد و(الإطلاق) من نتائج الفكر النحوي، إذ هما مفهوما إبهام وبيان لإبهام يلجأ إليهما المتكلم؛ لإيصال المقصود مع مراعاة مقتضى الحال، إذ أنَّ الغرض من تقييد المطلق سلامة المعنى من اللبس والغموض، إذ يُعد القيد لحاظ خصوصية زائدة عن معنى الإسناد (المسند والمسند إليه)، فهو يتعلق بهما أو بأحدهما، ممَّا لو أغفل لفاتت الفائدة المقصودة منه، وأطلق الحكم، فالمنصوبات المقيدة للجملة كثيرة منها: (المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه والحال والتمييز والاستثناء والتوابع وغيرها) .

ويقتصر البحث على رصد التقييد بالمفاعيل الواردة في ديوان (إبراهيم)، إذ ظهر جلياً بعد الاستقراء والبحث أنَّ التقييد بالمفاعيل لا يمكن الاستغناء عنها في كثيرٍ من المواضع، فوجودها ضروري في النص؛ لتأديته وظائف لغوية خاصة، ومنع تعدد احتمالات المعنى وحصره بالمقيد الذي يُعين المعنى.

وقد تنوعت القيود الواردة في ديوان إبراهيم تبعاً لتغير السياق وحاجة المقام، وتلبيةً للحالة الشعورية التي تشعل في أعماق الشاعر، فأبرزت تلك القيود الحالة النفسية التي يعاني منها.

الكلمات المفتاحية: التقييد، المفاعيل، التركيب، ديوان، إبراهيم، أنس، الدّغيم.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المقدمة:

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وألهمه عباده، وجعله مُستزيداً لهم من فضله ، وصلى اللّهم وسلم على سيدنا محمدٍ مفتاح المعارف وعلى آله ومن والاه .

أما بعدُ:

يُعد التّقييد مفهوماً أصولياً، وموضوعاً بكراً في الدرس النحوي، فالتّقييد يكسب الجملة أحكاماً دلالية؛ لأنّه ضبط لأحكام الفعل وعدم إطلاقه، فالتوجيهات الدّلالية تتعدد على وفق صورة القيد وتنوع سياقاته، "فالقرائن المعنوية كالتعدية والسّببية والمعية والظّرفية المكانية وهلم جرّا، هي في الواقع جهات في فهم علاقة الإسناد في التركيب، فليست مسلطة على الزمن ولا على الحدث في إفادتها التقييد؛ وإنما هي قيود في الإسناد" (تمام حسان،٢٠٠٦، ٢٥٩) ، يُحدد كلٌّ منها زاوية معينة تبين أثر الفعل فيها، وتُكسبه معنى جزئياً جديداً بعد إضافتها إلى طرفي الجملة الأَصلية (المسند والمسند إليه)، فالفعل يترابط مع مقيداته برابطين: (محمد حماسة،١٤٠،٢٠٠٣) الرابط الأول: معنوي مستمد من مادة الفعل أو ما يقيده ومن دلالته المعجمية، والرابط الثاني: لفظي يتمثل بالحالة الإعرابية التي هي النصب في كل هذه المقيدات .

وتكمن مشكلة البحث في وجود هدف أو غاية تُلجئُ المتكلم إلى استخدام القيود في الكلام، فاللفظ قبل مجيء القيد يكون مُطلقاً يحتمل أفراداً وأنواعاً كثيرةً، وعند مجيء القيد يمنع أو يقلل هذا القيد الإطلاق، ويجعل اللفظ محصوراً ومحدداً في محورٍ معينٍ (عباس حسن،(د.ت) ٢/٣) يتحدد تبعاً للسياق وحاجة المقام .

ويهدف البحث الوقوف على ظاهرة التقييد وأثره الدلالي في ديوان (إبراهيم)، والتعرف على أنواع توظيف الشاعر لهذه القيود في توجيه دلالة النص؛ لتحقيق ما يرمي إليه. وأما سبب اختياري لنصوص قصائده؛ لأنه شاعر مبدع استطاع بشعره الذي تنوع ما بين المدائح النبوية والقضايا الاجتماعية والسياسية أن يوصل رسالة إنسانية عبر فيها عن الواقع المرير الذي يُعانه ويُعانيه شعبه داخل سوريا وخارجها. إذ يُعد أنس الدغيم من أبرز شعراء العصر الحديث، ولد في بلدة جرجناز، التابعة لمعرة النعمان في إدلب في سوريا عام(١٩٧٩) وتخرج في كلية الصيدلة في جامعة فيلادلفيا في الأردن. عرف بمدى اهتمامه بعزة الإسلام والمسلمين، ورفض العبودية لغير الله، إذ كان شديد الرّفض للممارسات الإجرامية التّي راح ضحيتها آلاف الأبرياء، وانعكس ذلك بشكلٍ أثرٌ واضحٌ في شعره خاصة كونه شاعر معاصر وابن المرحلة الآنية (محمد الديبو النجار،٢٠٢٤،٢٢) .

وأما سبب اختياري لديوان إبراهيم دون غيره من دواوين الشاعر يذهب لسببين: الأول: إننا وجدنا في هذا الديوان مادة غنية تستحق الوقوف عليها ودراستها إذ غلبة المقيدات في نصوص قصائد الديوان واكسبت هذه القيود قصائده رونقاً مميزاً، وزادت من قوة اسلوبه وبلاغته خصوصاً أنها جرت على سنن العرب في كلامها ، فالشاعر أنس الدغيم عُرف بمحبته للغة العربية، فحرص في شعره على السير وفق قواعدها وحدودها. والثاني: قلة الدراسات التي تناولت هذا الديوان لكونه ديوان جديد نشر عام٢٠٢٢.

وتفرض طبيعة البحث اختيار المنهج الوصفي للوصول إلى الأهداف المرجوة، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة التقييد منها: (التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم) للدكتور ياسين عبد الله نصيف أطروحة دكتوراه المنشورة عام (٢٠٠٥) تناول فيها التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم من حيث كونها متممات للمعنى لا يمكن الاستغناء عنها.

المطلب الأول :التقييد بالمفعول به :

المنصوبات مكملات للعمليات الإسنادية التي يُعبِّر كلٌّ منها عن وظيفةٍ نحويةٍ محَّددة في علاقة إعرابية واحدة وهي (الفتحة) التي عُدَّت عند النحاة علامة نحوية، فذكروا في تعبيراتهم عن المفعول دلائل تُحدِّد معنى المفعولية على أنها علاقة جوهرية يجب أن تتحقق في التراكيب، فبيَّن سيبويه(ت١٨٠هـ) في حديثه عن جملة (ضربَ عبدُ اللهِ زيداً) فـ (زيداً) انتصب مفعولاً تعدى إليه فعلُ الفاعل (سيبويه،١٩٨٨،١/٣٤)، ويذكر المبرد(ت١٨٥ هـ) " أَنــه لَا ينْتَصــب شَــيْء إِلَّا علــى أَنــه مفعــول أَو مشــبه بــالمفعول فِــي لفــظ أَو معنــى" (المبـرد،(د.ت)٤/٢٩٩)، وأوَّل مـن استخدم كلمـة (وقـع) ليـدلَّل علـى المفعـول بـه ابـن السراج(ت٣١٦هـ) فقال: "إنما قيل له مفعول به؛ لأنه لمَّا قال القائل : (ضَرَبَ وقَتَلَ)، قيل لـه: هـذا الفعـل بمـن وقـع؟ فقـال: بزيـدٍ أو بعمـرو" (ابـن السـراج،١٩٩٦،١/١٧١)، ويـرى القزوينـي(ت٧٣٩هـ) أنَّ تقييـد الفعـل بمفعولـه ونحـوه مـن المتعلقـات كالحـال والتمييـز و الاستثناء وغيرها، يكون لأجل تحقيق فائدة؛ لأنَّ الحكم المطلق كلما زاد خصوصاً زاد غربةً، وكلمـا زاد غرابـة زاد إفـادة، فيكـون الكـلام بوجـود ذلـك القيـد أتـم فهمـاً وأكمـل بيانـاً (القزويني(د.ت)،٢/١١٤).

الحكمة من التقييد بالمفعول به:

للمفعول به فائدة زائدة على الحكم المطلق، وينبغي أن تحمل زيادة الفائدة بالتقييد به بحسب التعيين، أي تعيين المفعول به والفائدة تزداد بوضوح في الإثبات، فبذكره أهمية كبيرة لا تقل عن أهمية الفاعل؛ إذ قد لا يكتمل معنى الجملة بغير ذكره فهو قيد في الإسناد يترابط مع فعله عن طريق دلالة الفعل على المجاوزة (محمد حماسة،٢٠٠٣،١٤١) ،"ويتضح ذلك من

خلال اجتماع المطلق والمقيد في قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴿1﴾ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ﴾ [العلق:١-٢] إن لفظة (خلق) الأولى تعني إسناد الخلق للباري-عز وجل-إنه خالق كل شيء أي: خالق الخلق جميعاً، أما كلمة (خلق) الثانية (خَلَقَ الإنسَانَ) قد حددت وحصرت خلق الله تعالى بالإنسان") ياسين عبد الله نصيف،٢٠٠٥،٢٠) إذ إنَّ بعض الجمل لا يكتمل معناها ولا يصح السكوت عليها، إلا إذا ذكر فيها المفعول به فهو من القيود التي تلعب دوراً بارزًا في ايضاح المعنى وتخصيصه ، ويفهم ذلك أيضاً من خلال اجتماع المطلق والمقيد عند الدّغيم في قصيدة "ما أخطأ الشِّعرُ" يقول فيها: (أنس الدغيم،١٤٥،٢٠٢٢)

أشِر إليَّ بأنّي قد قُبلتُ وقد سوَّدتُ أكثرَ ممّا سوّدوا صُحُفا

إنَّ لفظة (سوّد)الأولى مقيدة بالذكر باعتبار مُتعلقها المفعول به (صحفاً) ، فنلاحظ أنَّ القيد ازال الإطلاق، وأفاد الاحتراز من ذهاب ذهن السامع أي مذهب ، أي إنَّ القيد قلل الشيوع وبين مراد المتكلم من خلال حصر حدث التسويد بـ (الصحف) دون غيرها، فأسند لنفسه تسويد الصحف واعترف بتقصيره و بارتكابه للعديد من الأخطاء والسيئات التي لا تحصى، ويطلب القبول والشفاعة له من النبي (صلى الله عليه وسلم)،وعلة تأخر القيد؛ سلامة القافية. وأما لفظة (سوّد) الثانية مطلقة في دلالتهِا تشمل الصحف وغيرها من المقيدات قد يكون (أعمالاً أو أقولاً أو وجوهاً) ، فالشاعر أطلق الفعل ليشيع في جنسه.

ويذهب النحاة إلى تقسيم المفعول به على قسمين: صريح ومؤول ،والصريح يُقسم على ظاهرٍ ومضمرٍ(مصطفى الغلاييني،٣،١٩٩٣/٦) .

وقد ورد التقييد بالمفعول به في ديوان "إبراهيم" على أنماطٍ كثيرةٍ، يتضح ذلك فيما يلي:

النمط الأول: المفعول به الصريح:

وهو المفعول الذي يصل إليه الفعل مباشرةً، أي: لعلة يتعدى إليه (ابن عقيل،٢،١٩٨٠/١٥٠) ،نحو: (أكرمَ المعلمُ التّلميذَ) .

١- الاسم الظاهر:

جاء المفعول به اسماً صريحاً ظاهراً في أماكن عديدة من ديوان "إبراهيم"، منه ما ورد في قصيدة "إبراهيم" يتذكر الشاعر فيها والده (إبراهيم)، ويفخر به، ورأى أن من الفخر به التيمن باسم أبي الأنبياء إبراهيم – عليه السلام – يقول فيها : (أنس الدغيم،٤٢،٢٠٢٢)

لا توقِظوا الشمسَ، خلُّوا الشمسَ نائمةً ففيَّ أكثرُ ما فيها مِن اللَّهَبِ

المفعول به (الشمسَ) ورد اسماً صريحاً ظاهراً، وصل إليه الفعل مباشرة من غير واسطة، وقد أفاد وجود قيد المفعول به بيان ما وقع عليه فعل الفاعل، وحصر حدث الفعل

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

به دون غيره في سياقٍ مجازي عن النهي عن إيقاظ الشمس، والدعوة إلى إبقائها نائمة فلا حاجة إلى ما فيها من اللهب والاشتعال فما يكنه من غضب وحقد ضد الظلم والطغيان يفوق ذلك اللهب ولا يشفي غليله إلا الانتقام للقتلى والجرحى والمسجونين. ولو قصر الشاعر الكلام على ذكر جملة الإسناد(توقِظوا) من غير ذكرٍ للمفعول به "الشمسَ" لكان الكلام مطلقاً في دلالته على الحدث يحتمل العديد من المقيدات منها(النار أو الفتنة وغيرها من المقيدات)، ولكانت الجملة في حاجةٍ إلى زيادةٍ لفظية تتبعها زيادة معنوية تزيل هذا التعميم و الإطلاق، فلما جاء التقييد بـ "الشمسَ" زال ذلك الإطلاق، وقصرَ الفهم على شيءٍ محددٍ يتناسب مع مقتضى الحال، فأفاد التقييد ب(الشمسَ) بجعل الحكم المطلق محدودًا محصورًا بدلالة ظاهرة (عباس حسن،(د.ت)،٢/٣)، وبحذفه من الكلام يؤدي إلى خللٍ في المعنى المراد إيصاله للمتلقي.

وأيضاً ما ورد في قصيدة "نارُ الحُبّ" ، يقول فيها: (أنس الدغيم،٢٠٢٢،١٢٤)

و أُضرِمُ نارَ الحُبِّ لا الحربِ كلّما أُريدَ لنارِ الحربِ أن تتضرَّما

أتى المفعول به (نارَ الحُبِّ) اسماً صريحاً ظاهراً، وقد أفاد وجود هذا القيد بيان ما وقع عليه فعل الفاعل، وقد حصر حدث الإضرام به، وانتفاء جميع المعاني الأخرى بوجوده فإزال الإطلاق، وقصرَ الفهم على شيءٍ محددٍ وهو (نارَ الحبِّ) فأفاد بأن جعل الحكم المطلق محدوداً ومحصوراً بدلالةٍ ظاهرةٍ(عباس حسن،(د.ت)،٢/٣)، تتناسب مع دلالة الفعل الدالة على الإشعال واللهب، وبحذفه من الكلام يؤدي إلى خللٍ في المعنى المراد إيصاله للمتلقي .

وأمَّا دلالة كون هذا القيد (نارَ الحُبِّ) معرفاً بالإضافة إذ أُضيف (نارَ)إلى معرفة (الحُبّ) فعُرفَ بوجود قيد الإضافة ايضاً ، فقد اجتمعت في هذا التركيب قيدين : قيد المفعولية لبيان ما وقع عليه فعل الفاعل، وقيد الإضافة التي أضفت على الكلمة تعريفاً بعد أن كانت نكرةً بكون النار المضرمة هي نار المحبة والسلام لأرضه وأبناء شعبه ، فهذه الإضافة أعطت معناها ووظيفتها النحوية في دمج الغرض النحوي مع الغرض المعنوي للجملة (الزمخشري،٢٠٠١،١٢٦/٢)، وإنَّ التركيب الإضافي من المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، حيث إنَّ "المضاف اليه يتنزّلُ من المضاف منزلة التنوين ؛ فهو من تمامه" (أبو حيان الأندلسي،١٩٩٨،١٨٤٢/٤) فالإضافة أتمت المعنى المراد إيصاله للمتلقي وأوضحته، وحصلت الفائدة بها، فكلما زاد الحكم قيداً ازداد إيضاحاً وتخصيصاً، فتكون فائدته أتّم وأكمل (الهاشمي،١٩٩٩،١٤١).

٢- الضمير المتصل:

كثيراً ما يرد المفعول به ضميراً سواء أكان متصلاً أو منفصلاً، وقد أتى المفعول به ضميراً متصلًا في أماكن عديدة في ديوان "إبراهيم" ،حيث لم يرد منفصلاً أبداً وممّا جاء متصلاً ما ورد في قصيدة "لا عَلَيَّ ولا لِيا" ، في حديثه عن شوقه للأيام التي قضاها في وطنه وكيف أنَّها مضت بسرعة يقول فيها: (أنس الدغيم،٢٠٢٢،٧٢)

ولي منكَ فوقَ الحُبِّ أيّامُ عِشرَةٍ وأُنسٍ قضَيناها فكانَت ثَوانِيا

ورد المفعول به ضميراً(الهاء) متصلًا بعامله (قضينا)، وذكره قد قيد ما وقع عليه فعل الفاعل ، وحصر حدث الفعل به دون غيره، فهو متعلق به فعمل الضمير(المفعول به) على تحقيق الارتباط بين الأُنس وما بعده، فاتصال الضمير(الهاء) بالفعل عمل على تحقيق الترابط بين أجزاء النص (ابن هشام،١٩٨٥،٦٤٧)، فأسهم القيد(الضمير) العائد على الأيام توضيح المعنى وتحديد المراد إيصاله وتقييده به فحصر الفعل هنا أيام الانس والصحبة والمحبة التي كانت تعقد في وطنه قبل هجرته(مديسم رشيدة،٢٠٢٣،٢٢٦)، وعلة لجوء الشاعر إلى استخدام الضمير المتصل بدلاً من المنفصل؛ لتحقيق أمرين: الاختصار في الكلام (ابن الخبار،٢٠٠٧،٣٠٨)، وللتعبير عن سرعة انقضاء الوقت مع الأحبة كأنها ثوانٍ، وكيف أنَّ العمر جرى بسرعةٍ .

النمط الثاني: الاسم المؤول:

وقد جاء المفعول به اسمًا ظاهرًا غير صريح في عدة أماكن من ديوان (إبراهيم)، ومنها ما ورد في قصيدة "**كثيرًا ما**" يقول فيها: **(أنس الدغيم،٢٠٢٢،٥٧)**

نحاولُ أن نُثيرَ الشِّعرَ حتَى نُثيرَ الشَّعرَ، لا حتّى نَثورا

ورد التقييد بالمفعول به بصيغة المصدر المؤول من (أنَّ والفعل) وعامله الفعل (نحاول)، والتقدير(نحاولُ الإثارة)، وقد أفاد ذكره (المصدر المؤول) بيان ما وقع عليه فعل الفاعل، و قيد حدث الفعل وحصره به، لمحاولة تنبيه الشعراء على أهمية الأشعار التي تكتب ضد الطغيان، ولما للشعر من أهمية كبيرة من حث وإثارة الشعب على التخلص من الظلم والاستبداد و ليشعروا بمدى الظّلم الذي يعيشونه، ولتحقيق المطالب للوصول الى الهدف الأسمى هو تحرير البلاد من أيدي العابثين بها؛ لنيل الحرية والعودة الى سابق العهد. فعدول الشاعر عن المصدر الصريح(اسم الحدث) إلى المصدر المؤول؛ سببه أن المصدر الصريح اسم، والاسم ثابت يخلو من دلالة الزّمن، فحدث (الإثارة) ليس فيه ما يدل على المضي أو الاستقبال، فوجوده يعجز عن خدمة المعنى المراد إيصاله للمتلقي، فالعدول كان

لغرض الإخبار عن حدث المحاولة و تحديد زمن الحدث (فاضل السامرائي،١،٢٠٠٠/٢٧١).

حذف المفعول به:

لم يكن حذف الفضلة بمقام حذف العمدة عند النحاة ، إذ لم نجد لهم خلافاً كبيراً في جوازه، بل وعدم تقديره في غالب الأحيان، لهذا ذهب النحاة الى أَنَّ الأصل جواز حذف التقييد بالمفعول به؛ لأَنَّه من الفضلة التي يمكن الاستغناء عنها (ابن جني،٢،١٩٥٢/٣٧٢)، ويمكن للجملة أَن تستقل بدونها ما لم يكن في ذلك إخلال بالمعنى المراد إيصاله)عباس حسن، (د.ت)، ١٧٩/٢) .

ويقع حذف المفعول على نوعين: ما يحذف لفظاً وينوى معنى وتقديراً؛ لتحقيق الاختصار ويسمى (الحذف اختصاراً) (الزمخشري،٧٩،١٩٩٣) ، وقيده ابن جني(ت٣٩٢هـ)في الخصائص بوجود دليلٍ يدلُّ عليه (ابن جني،٢،١٩٥٢/٣٦٠)، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يُمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَا حَتَّىٰ يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ﴾ [المائدة:٢٢] ، حذف المفعول به من العامل (داخلون) طلباً؛ لتحقيق الإيجاز والاختصار في الكلام والتقدير (داخلوها) ، وتتعدد الأغراض التي يحذف لأجلها المفعول به فمنها ما يحذف المفعول به لتحقيق الاختصار كما جاء ذلك في قصيدة " لا تخافي" يقول فيها: (أنس الدغيم،١٢٩،٢٠٢٢)

لا تخافي... ألقيه في اليَمِّ ألقي سيردُّ البحرُ الخِضَمُّ العريسا

حذف المفعول لفظاً من عامله (ألقي)، وأُريد معنىً وتقديراً، والتقدير: (ألقيه)، حذف القّيد الضّمير المتصل(الهاء)؛ تخفيفاً من طول الكلام به ولوجود دليل يسبقه في قوله (ألقيه)، فالإلقاء في اللغة: "هو طرح الشيء ونبذه" (ابن فارس،٥،١٩٧٩/٢٦٠) ، فقد عمد الشّاعر إلى تكرار فعل الأمر (ألقي) وهو توكيد لفظي أتى به؛ لغرض تقوية حكم الإلقاء وتثبيته في نفس المخاطب (فاضل السامرائي، ٤،٢٠٠٠/١٣٥) ،فهو يدل على طلب حصول الفعل على وجه الإلزام أي: ألقيه، وفي قوله:(لا تخافي... ألقيه في اليمّ) مقتبس من قوله تعالى: ﴿ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَرۡضِعِيهِۖ فَإِذَا خِفۡتِ عَلَيۡهِ فَأَلۡقِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [القصص:٧] مع حصول تقديم وتأخير، فقد عمد الشاعر إلى تقديم النهي في (لا تخافي)؛ لبث روح الطمأنينة والسكون قبل كل شيء في نفوس أهله وأحبائه وشعبه بعدم الخوف والحزن، و أنَّ هذه الحال من النفي والتهجر والغربة لن تستمر، وأنه سيعود كما عاد موسى – عليه السلام – إلى احضان أمه.

وقد يحذف المفعول به لإفادة العموم (الزركشي،٣،١٩٥٧/١٦٤) ،وقد أشار الجواري(ت١٩٨٨هـ) إلى "أن ورود الفعل المستحق للمفعول بلا مفعول إنما يكون مقصوداً به إطلاق الفعل في كلّ ما يسمح المقام بتصوره مفعولاً لذلك الفعل دون النّص على اسم عينه" (الجواري،٣٦،١٩٧٤)، ونحو ذلك ما ورد في قصيدة "لا تُصالح" ، ينهى الشّاعر بها عن عقد أي صلح والخّضوع للذل والرّضاء بالحال القائم مهما كانت الظّروف صعبة يقول فيها: (أنس الدغيم،٨٨،٢٠٢٢)

لا تصالحِ فما لغيركَ قلبُ يسقطُ الزيرُ أو يقومُ كُليبُ

فالصلح هنا مطلق إذ أبهم الشاعر الصلح؛ لإفادة العموم والإطلاق ليشمل جميع من ظلم، وأباح الدماء والخراب، فعمد إلى حذف القيد (المفعول به) لفظًا من العامل (لا تصالح) وأُريد به معنى وتقديراً والتقدير: لا تصالح الظّالمين أو الطّاغين، فالشّاعر هنا ينهي الثّائرين والمناضلين عن عقد أي أنواع من المصالحات مع النظام وغيره مهما كانت الظّروف، ورفض الصلح مع كل من أراد لهذه البلدان الخراب والسقوط، غير أن الحذف هنا يمكن أَن يكون له غرضاً آخر إضافةً على العموم قد يكون هنا حذف المفعول به؛ لاحتقاره ذكره. فنلاحظ تعددت دلالات حذف المفعول به، وهو في هذا التركيب لم يبتعد كثيراً عما دلّ عليه أمل دنقل في قصيدة (لا تصالح) (د. عبد العزيز المقالح،٣٤٢،١٩٨٧) ، والتي مطلعها: لا تصالح .. ولو منحوك الذهب...

ويكثر حذف الضّمير العائد على الاسم الموصول الذّي يقع مفعولًا به في جملة الصّلة (ابن مالك،١٩٩٠،١/٢٠٣)وقد جاء حذف عائد الموصول في عدة مواضع من ديوان "إبراهيم" وذلك في قصيدة: (لعلّي أبصر) ، يقول فيها: (أنس الدغيم،١٠١،٢٠٢٢)

أوليتَ مَن ألقى القميصَ يجيئُني بِقميصِ من أهوى لعلّي أُبصِرُ

حذف عائد الاسم الموصول (الهاء) في قوله: أهوى والتقدير: (أهواه)، وحذف الضّمير هنا له دلالة أكثر عمومية من إثباته، فالشاعر في هذه الدنيا في حالة عمى وضياع، وهي في عينه لا يرى فيها شيئاً جميلاً بعد فراقه عن وطنه واهله واحبته، فحاول الشّاعر ايصال تلك المعاناة بتوظيف التّراث الدّيني في إشارةٍ منه إلى سورة يوسف في قوله تعالى: ﴿ ٱذۡهَبُواْ بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلۡقُوهُ عَلَىٰ وَجۡهِ أَبِي يَأۡتِ بَصِيرٗا ﴾ [يوسف:٩٣] ، فكما عاد نظر يعقوب – عليه السلام– إلى سيرته الأولى، وقرة عينه برؤية يوسف –عليه السلام– يتمنى الشاعر أن يعود إليه بصره برؤيه أحبته وأهله ويبشر بعودة وطنه كما كان سيرته الأولى، فكان دلالة حذف العائد هنا؛ تخفيفاً من طول الكلام بالصفة، فلكل اسم موصول لابد أَن يتوفر في صلته ما يعود إليه(المبرد،٣،١٩٩٤/١١٦) ،فحذف المفعول به لفظًا وأبتغي معنىً وتقديراً،

فلولا إرادة المفعول (الضمير) ؛ لخلت جملة الصلة من ضمير يعود على الاسم الموصول وهذا منافٍ لقواعد اللغة، فكان حذفه في حكم المنطوق به؛ لأنَّ الدلالة عليه كانت من جهتين: حاجة الفعل له من جهة وحاجة الصلة له إذا كان العائد من جهة ثانية (الزركشي،٣،١٩٥٧/١٦٢-١٦٣)، فحذفه كان لوجود دليل يسبقه فلا حذف إلا بدليل (فاضل السامرائي ،٢،٢٠٠٠/٩٣).

وكثيراً ما يحذف المفعول به "فيكون بعد حذفه نسيًا منسيًا لا يراد معنىً ولا تقديراً – ويسمى الحذف اقتصاراً – إذ لا يوجد دليل يدلّ المحذوف، والعامل فيه يعد ليس من جنس الأفعال المتعدية" (الزمخشري،٧٩،١٩٩٣)،نحو قوله تعالى: }وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا{ [سورة الأعراف :٣١] أي: أوقعوا الأكل والشّرب وذروا الإسراف.

فالكلام مطلق لم يحدد ويقيد بالمفعول به، وهذا النوع لا يدخل في بدراستنا عن التّقييد؛ لأنَّه ليس من قبيل المحذوف المقيد لعامله كما سبق، فالعامل فيه ينزل منزلة ما لا مفعول له، فلا يوجد حذف في الجملة أصلاً.

حذف عامل المفعول به:

الأصل في عامل المفعول به أَن يكون مذكوراً، وقد يحذف ويقتصر به على ذكر منصوبه، وأشار سيبويه إلى حالات حذف العامل وإظهاره، يقول: "الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ فعلٌ مظهرٌ لا يحسنُ إضمارُهُ، وفعل مضمرٌ مستعملٌ إظهارُهُ، وفعلٌ مضمرٌ متروك إظهارُهُ " (سيبويه،١،١٩٨٨/٢٩٦)، والذّي يهمنا هنا الفعل المضمر المستعمل إظهاره، والفعل المضمر المتروك إظهاره، وقد حظي ديوان "إبراهيم" بشواهد لكلا النوعين:

النوع الأول: حذف عامل المفعول به وجوباً :

وهذا ما عبر عنه سيبويه بـ(الفعل المضمر المتروك إظهاره) ،وقد جاء عامل المفعول به محذوفاً وجوباً، في قوله في قصيدة "أُمٌّ بقلبِ نبي" ، يثني فيها على أُمِّ المؤمنين خديجة (رضي الله عنها) يقول فيها : (أنس الدغيم،٣٦،٢٠٢٢)

هُناكَ عندَ سُفوحِ الظِّلِّ تُبصِرُها حَمّالةَ الحُبِّ لا حَمّالةَ الحَطَبِ

نصب (حمالةَ) على الاختصاص بإضمار أعني أو أخص، فأفاد التقييد بالمفعول قصر حدث الفعل المحذوف وجوبًا عليه دون غيره احترازاً من احتمال غيره، فالمخصوص هو:"اسم معمول لـ(أخص) واجب حذفه" (ابن هشام، ٤،١٩٧٩/٦٦)، وذلك باستخدام اداة العطف (لا) قصر الشاعر الحكم لكون أم المؤمنين خديجة (رضي الله عنها) حمالة الحبّ ونفى الحكم عن كونها حمالة الحطب(الحازمي،٤٥٨،٢٠١٠) ، فكان غرض الاختصاص هو

"قصر الحكم على بعض أفراد المذكور"(الصبان،٣،١٩٩٧/٢٧٤) ، فإسقاط العامل من النطق والاقتصار على القيد زاد الكلام جمالية ولو أثبت لكان الكلام ضعيفاً ركيكاً.

ثم إن مجيء القيد بصيغة المبالغة (حمالة) أفاد التأكيد على قوة مشاعر الحبّ الصادقة، والجزم بنفي مشاعر الكره والحقد للرسول (صلى الله عليه وسلم) ، فالنص الشعري جاء متواشجاً مع النص القرآني في قوله تعالى: ﴿وَأمرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾ [المسد:٤] فقد اقتبس الشاعر جملة (حمالة الحطب) في سياق الحديث عن مشاعر الكره والحقد، فحمالة الحطب زوجة أبي لهب، ولقبها القرآن بذلك؛ "لأنها كانت تحمل الشوك، فتطرحه على طريق النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ليعقره وأصحابه"(الطبري،٢٤،٢٠٠٠/٦٧٩) ، وهذا على خلافٍ مما أورده في (حمالة الحب) وما تحمله زوجته من مشاعر صدقٍ ومحبةٍ فوجود القيد في الجملة كسب المعنى بياناً ووضوحاً اكثر مما لو كان مجرداً عنه.

النوع الثاني: حذف عامل المفعول به جوازاً:

هذا ما عبر عنه سيبويه "بالفعل المضمر مستعمل إظهارُهُ"(سيبويه،١،١٩٨٨/٢٩٦) فقد أجازَ النحاة(ابن الحاجب،٢،١٩٨٩/١٠١) حذف عامل المفعول به في حالة وجود قرائن تغني عن ذكر اللفظ وتدل عليه، فمتى ما ظهر المعنى بقرينة لفظيةٍ أو حاليةٍ لم يكن حاجة إلى ذكر اللفظ المطابق لها، نحو جواب من سأل: من رأيتَ ؟ فتجيبه :خالداً ،وأنت تريد: (رأيتُ خالداً)، فالعامل المحذوف معلوم بقرينة لفظيه سابقة وهي سؤال السائل من رأيت؟(ابن يعيش،١،٢٠٠١/٣١٠) .

كما ورد في قصيدة (فصلٌ من سيرةٍ ذاتيّة) يُسألُ فيها عن حياته، ويجيب عنها، يقول فيها: (أنس الدغيم،٧٤،٢٠٢٢)

ماذا تُريدُ؟

<u>بلاداً</u> لا يحكِمُها ذئبٌ ويحكمُها مليونُ مضطَهِدِ

ورد المفعول (بلاداً) مقيداً للفعل المحذوف جوازاً، وتقديره: أُريد بلاداً. فقُيد الكلام بكونه أراد بلاداً تحكم من قبل المضطهدين الذين هم اهلٌ لها ممن انتهكت حقوقهم، وتعرضوا للظلم والقهر، وليس من قبل السلطة الحاكمة الذين أصبحوا كالذّئاب في تعاملهم مع الشعب، وتكمن الغاية من حذف العامل؛ لتحقيق الإيجاز والاختصار في الكلام(مصطفى الصاوي،٢،١٩٨٥/٤٠) ، فالعامل المحذوف قد عُرف من خلال القرينة اللفظية سؤال السائل (ماذا تُريدُ؟) ،وقد افاد هذا القيد بيان ما وقع عليه فعل الفاعل وحصر حدث الفعل المحذوف جوازاً به دون غيره.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

التقييد بتقديم المفعول به:

المتعارف عند النحاة أن يلي الفاعل فعله، ويتأخر عنهما المفعول به، فقد جعلها النحاة رتباً بعضها أسبق من بعضٍ، فإن أتى الكلام على الأصل لم يكن من باب التّقديم والتّأخير بشيء، ولكن إذا عُدل عن ذلك الأصل بتقديم أحدهما على الأخر؛ لغرض من الأغراض أو لعلةٍ قصدها المتكلم كان ذلك من باب التّقديم والتّأخير) ابن عقيل،١٩٨٠م،٢/٩٩ – ١٠٠) وكان سيبويه من أوائل النحاة الذين لفت الأنظار إلى مفهوم التّقديم والتّأخير، يقول: "وكأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"(سيبويه،١٩٨٨،١/٣٤) ، وهذا ما وجدناه عند أنس الدّغيم في قصائده، فقد لجأ الشّاعر في عِدة مواضع عن العدول عن الأصل إلى التّقديم لغاية معنوية، وهدف دلالي مقصود وقد تنوع حكم تقدم المفعول به من حيث الوجوب والجواز (ابن هشام،٢،١٩٧٩/١١٩) .

ومنها ما ورد في قصيدة(سيّدةُ المنافي) التي يفخر بها بنفسه وبتمكنه من قول الشعر، ويدعو شعراء العرب إلى كتابة الأشعار للدفاع عن أرضيهم، يقول فيها : (أنس الدغيم،٧٠،٢٠٢٢)

إذا لم يكتُبِ الأشعارَ نَسرٌ تناولَهُ الصِّغارُ مِن الخِرافِ

ورد التقيد بالمفعول به مقدماً في هذا البيت في موضعين :

الموضع الأول: قُدم المفعول به (الأشعارَ) جوازاً على الفاعل (نسرٌ) ، وقد أفاد التقييد به مقدماً معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه، لا وقوعه ممن وقع منه أي :أراد الشاعر إبراز الاهتمام بكتابة الأشعار لا الاهتمام بمن كتبها؛ ليلفت نظر المتلقي إلى الاهتمام و العناية بالمقدم (الأشعار)، فهي محور الاهتمام، وهو من مواضع الجواز، وفي الجواز غاية معنوية وهي "الاهتمام والعناية ، فموطن العناية والاهتمام تختلف بحسب المقام، ولذلك قد تُقدِّم كلمة في موطن، وتؤخرها في موطن آخر حسبما يقتضي المقام"(فاضل السامرائي،٤٥،٢٠٠٧)، وقد أفاد تقديم القيد جوازاً؛ ببيان أهمية الأشعار في مواجهة النّظام الفاسد ومقاومة المستعمر.

الموضع الثاني: تقدم المفعول به الضمير المتصل (الهاء) في عامله (تناوله) على فاعله (الصِّغارُ) وجوباً لغرضين: الأول: لفظي يتمثل في مناسبته لجملة الشرط التي تقدم فيها المفعول به أيضاً، ومراعاةً للصناعة اللفظية ، والثاني: معنوي لإفادة التحذير، فقد حذر به الشاعر من هم اصحاب قضية في الدفاع عن الوطن بأنه سوف يكتبه ضعفاء النفوس الموالون للاستعمار والمؤيدون له، فاستعار بالصغار من الخراف كنايةً للدلالة على الخضوع والخشوع ممن هم موالينا للنظام وخاشعين له .

المطلب الثاني: التقييد بالمفعول المطلق:

يُعد المفعول المطلق أحد أهم مكملات العمليات الإسنادية، التي تسهم في إفادة النص وإضافة معاني جديدة ذكرها النحاة في مصادرهم، فأطلق عليه سيبويه تسمية: "الحدث والحدثان" (سيبويه،١٩٨٨،١/١٣٤)، وقيده بـ (مصدرٍ) منتصب غالباً، يؤتى به؛ لتوكيد الفعل، أو بيان نوعه ، أو عدد مرات وقوعه ، فراعى به قيدينِ: صرفي بكونه (مصدراً) ووظيفي بتأديته الوظائف الثلاث السابقة، إذ يقول "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً، فيرتَفعُ كما يَنتصب إذا شغلت الفعل به، ويَنتصب إذا شغلتَ الفعل بغيره وإنما يجيء ذلك على أن تبيّن أي فعلٍ فعلت أو توكيداً،...،وتقول على قول السائل: (كم ضربةً ضُرِبَ به)"(سيبويه،١٩٨٨،١/٢٢٨ – ٢٣٠) .

ويسمى مفعولاً مطلقاً لصدق لفظ المفعول عليه، فهو مفعول حقيقي يُحدثه فاعل الفعل، وقد حده أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) بـ"الذي لم يقيد بشيء، من حروف الجر وهو أسماء الأحداث "(أبو علي الفارسي،١٩٩٦،١٦٧) ، على خلاف غيره من المفاعيل ، فالمفعول به مقيد بحرف الجر (الباء) أي: الذي فعل به الفعل، والمفعول فيه مقيد ب(في) أي: الذي حصل فيه الفعل، والمفعول معه مقيد بالمصاحبة(مع)، والمفعول له مقيد ب(اللام) أي: الذي فعُل لأجله الفعل(السيوطي ، ١٩٩٨، ٢/٧٢) .

الحكمة من التقييد بالمفعول المطلق :

إن ورود المفعول المطلق في الكلام يُعد تعزيزاً للمعنى الذي أفاده الحدث في الفعل، وتوكيداً لهذا العنصر، وزيادة لمعنى الفعل وتخصيصاً له ، وذلك من خلال إيراده مشتركاً مع الفعل في مادتهِ؛ لأن المصدر هو اسم الحدث، ففي ذكره بعد الفعل تعزيز وتأكيد لمادة الفعل، وتكمن التقوية بواسطة ذكره مفرداً منوناً على سبيل التأكيد، أو موصوفاً؛ لإفادة النوع، أو مضافاً لمعين؛ لإفادة النوع أيضا، أو مميزاً لعددٍ فيكون العدد ذاته مفعولاً مطلقاً(تمام حسان،١٩٨٠،٢٠٠٦) ؛ لأنَّ تقييد المسند بقيد زائدٍ يُعد تخصيصاً وتحديداً لذلك المسند، وكلما زاد الحكم تخصيصاً ازداد بُعداً، وازداد فائدةً على الحكم المطلق، نحو قوله تعالى: ﴿ وكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْناهُ تَفْصِيلًا ﴾ [الإسراء:١٢] ورد المفعول المطلق (تفصَّيلاً) تعزيزاً وتأكيداً لعنصر الحدث لإثباته على حقيقته أي: "فصَّل الله –عز وجل– كل شيء بكم إليه حاجة في امور دينكم ودنياكم تفصَّيلاً وتوضيحاً حقيقياً"(الرازي،١٤٢٠،٢٠/١٦٧) .

يذهب جمهور النحاة على تقسيم المفعول المطلق إلى ثلاثة اقسام (ابن هشام،٢٠٠١،٢٩٢):

مصدرٌ مؤكد لفعله: نحو قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلا ﴾ [المزمل:٤] ،ومصدر مُبين لنوع الفعل: نحو قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب:٤١] ، و مصدر مُبين للعدد: نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا** نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة:١٣] .

يذهب ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) إلى أنَّ المفعول المطلق "ينقسم إلى مبهم ،ومختص، ومعدود"(ابن عصفور،١٩٩٨،١/٣٠٧) ،ويرى أبو حيان(ت٧٤٥هـ)في الارتشاف أنَّ المعدود من قبيل المختص وليس قسيماً له(أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨،٣/١٣٥٣) وعلى الرّغم من تعدد تقسيماته عند النحاة من النّاحية اللفظية ، غير أنَّ معناه واحد يدور حول محورين(المرادي، ٢٠٠٨، ٢/٥٥٩) :

الاول: المفعول المطلق المبهم ، وهو المؤكد لمصدر عامله .

الثاني: المفعول المطلق المختصّ، وهو ما كان زائد عن معنى عامله فبين نوعه أو عدده.

وقد وردت شواهد المفعول المطلق في ديوان(إبراهيم) على هاذين النمطين :

النمط الأول: المفعول المطلق المبهم (المؤكد لعامله):

هو ما ساوى معناه معنى عامله، نحو: (قعدتُ قعوداً) فليس في المصدر قعوداً إلا تأكيدٌ للفعل المذكور قبله (قعدتُ) من غير زيادة شيء او نقصان يلجأ المُتحدث إلى هذا النوع ؛ لإفادة التّوكيد المحض، ويذهب ابن جني إلى أنه من قبيل التّأكيد اللفظي(ابن عقيل،١٤٠٠،١/٤٦٥) يؤتى به عوضاً عن تكرار الفعل وعلة ذلك؛ أن الفعل جملة والمصدر مفرد ، ولتحقيق الإيجاز والمخالفة بين اللفظ والصّيغة أقاموا المصدر (المفرد) مقام الفعل (الجملة)(ابن الوراق،١٩٩٩،٣٦٢) . وما جاء من المفعول المطلق لغرض تقوية المعنى وتعزيزه ما ورد في قصيدة "نحو الله" في الاتجاه إلى الله، واللجوء إليه مهما اشتد الهموم، يقول فيها: (أنس الدغيم،٢٠٢٢،١٢٦)

تحاصرُنا الهمومُ ومِن خِلال نشقُّ الدّربَ نحوَ اللهِ شَقّاً

ورد الفعل (نشقُّ) مُقيداً بالمفعول المطلق(شَقّاً) المشترك مع فعله في مادته، وقد أفاد هذا القيد المبهم ما أفاده العامل الناصب له من غير زيادة شيء عليه، للتأكيد على ضرورة الالتجاء الى الله، وشقّ الطريق بالعودة إليه، فمهما بلغت المصائب والهموم عظمة فلا بد أن ترد النفوس إلى خالقها، فلا غيره المنجى الوحيد في الشدة والنصير في الضعف، ويقال شقَّ يشقّ والمصدر شقاً "وشقّ الطريق: مهده وهيأه للمرور"(أحمد مختار عمر،٢٠٠٨،٢/٢٢٢) ، واستخدم الشاعر المصدر المؤكد(شقاً)؛ للدلالة على مدى قوة وشدة تلك الهموم ، فكل ما يتعرض اليه البلدان من ظلم وعدوان وفقر وحرمان مما لا يملك كشفه وإزالته إلا الله ، فعمل

القيد على تأكيد حدث الفعل، وتقوية وتثبيته في نفس المتلقي له "فذكر الشيء مرتين اوقع في النفس من ذكره مرة واحدة" (المكودي، ٢٠٠٣، ١٤٩/١) .

النمط الثانيً: المفعول المطلق المختصّ (المبين للنوع والعدد):

يرى النحاة أنَّ المصدر المختص يؤدي معنى الحدث المجرد مع زيادة فائدة لمعنى عامله، وهذه الزيادة افادت الاختصاص بالمرة والتعريف، فيعرف الحدث بالوصف (أبو حيان الأندلسي، ١٣٥٣/١٩٩٨،٣)، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء:٢٣] أو بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾ [الواقعة:٥٥] ،أو بحرف التعريف "أل" الداخلة على المصدر في أوله للجنس أو للعهد، نحو قولك: ضربته الضرب(ابن الأثير،١٤٢٠،١/١٢٢) ، وبهذا يختلف المصدر المختص عن سابقه بكونه مقيد بهما. غير أنَّ المتتبع لأبيات ديوان "إبراهيم" لا يجد إلا على ابيات بُين فيها ما كان (للوصف والإضافة) :

١- تقييد المصدر بالصفة:

ومنه ما أتى في قصيدة "كثيراً ما" محاولة منه لإثارة الحماسة في نفوس أبناء الوطن، والدعوة لكتابة الأشعار؛ لإقامة ثورة ضد الطغيان والظلم الذي تتعرض له البلدان يقول فيها: (أنس الدغيم،٢٠٢٢،٥٧)

نُقامِرُ بالقوافي لِلقوافي فنخسَر بَيعَنا <u>خُسراً كبيراً</u>

أتى المفعول المطلق (خسراً كبيراً) قيداً موضحاً لعامله (نخسر)، من خلال تعزيزه وتأكيده لمعنى عامله ،وبيان نوع هذا الخسران بوصفه (خُسراً كبيراً)؛ لأنها خسارة للوطن والأبرياء من أبنائه ممن لا حول لهم ولا قوة، فكما هو متعارف عليه في لعبة القمار تكون فرصة الربح اقل بكثير من فرصة الخسارة ، ونحن في هذه الحال في خسارة عظيمة محققة لا محالة، فقد تحقق بوجود ذلك القيد أمران: التأكيد على معنى العامل وبيان صفه الخُسران ونوعه(عباس حسن،٢/٢٠٨).

لو اقتصر الكلام على المصدر المبهم(نخسر بيعنا خُسراً) ؛ لبقي جنس هذه الخسارة مبهماً غير مقيد وغير معلوم كميته او كيفيته هذه الخسارة، فبذكر هذه الصفة حصل زيادة على معنى الفعل، وتكمن فائدة هذه الزيادة بيان نوع هذا الخسران(الزمخشري،١٩٩٣،١/٢٧٤) ، فالتقييد المصدر بالوصف زاد الحكم تخصيصاً على تخصيصه، فالحكم كلما زاد قيداً زاد بياناً ووضوحاً.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

2- **تقييد المصدر بالإضافة:**

ومنه ما ورد في قصيدة "هم ونحن" في مخاطبة الأمة العربية لما يجري ويحاك من مؤامرات؛ لمحاولة نشر الفرقة بين الأمة الإسلامية، يقول فيها: (أنس الدغيم،١٤٨،٢٠٢٢)

يوحِّدُهم على الإسلامِ حقدٌ ونفترقُ افتراقَ الضَّرتَينِ

أتى المفعول المطلق (افتراقَ الضَّرتين) مُبيناً ومُوضحاً لنوع هذا الافتراق، فالعامل نفترق مطلقٌ في دلالتهِ على الحدثِ، وقد أفاد مجيء القيد(افتراقَ الضّرتين) تخصيص وبيان نوع هذا الافتراق وسمته من خلال إضافته، وتقدير البيت: (نفترق افتراقاً مثل افتراق الضّرتين)، "وبما أنَّ الفعل لا يجوز أن يعمل في مصدرين"(أبو حيان الأندلسي، ١٣٥٩/١٩٩٨،٣) حذف الموصوف وهو المصدر (افتراقاً) ثم حذفت أداة التشبيه (مثل) الواقعة مضافاً، وأقام المضاف إليه (افتراق)مقامه(الصبان،١٦٤/١٩٩٧،٢) ، فعمل الفعل على نصب مصدرٍ واحدٍ(افتراق)؛ "لأن الفعل إنما يعطي مما يطلبه شيئا واحدا"(الشاطبي،٢١٨/٢٠٠٧،٣) ، فقد أراد الشاعر من هذا القيد بيّان دلالة حالنا من الافتراق والاختلاف في الدّين إلى طوائف ومذاهب يدعي كُلٌّ منها الإصابةَ بالحقّ، شأن ذلك شأن اختلاف الضّرتين .

النائب عن المفعول المطلق:

في بعض الأحيان قد يُحذف المصدر الصّريح، وينوب عنه لفظٌ أخر يدلّ عليه ويغني عنه(المرادي،٦٤٦/٢٠٠٨،٢) ، وعلى سبيل النيابة يأخذ حكم النصب في الإعراب ويؤدي الوظائف الدلالية والمعنوية نفسها التي يؤديها المصدر الصريح(مصطفى الغلاييني،٣٤/١٩٩٣،٣) ،نحو قوله تعالى: ﴿ وتبَتَّل إليه تَبْتِيلًا﴾ [المزمل:٨] فـ(تبتيلًا) ليس مصدراً مؤكداً للفعل بل هو مصدر للفعل (تبتل)(الشاطبي،٢٢٦/٢٠٠٧،٣ – ٢٢٧) ،وقد ورد في ديوان (إبراهيم) عدة الفاظٍ نِيب فيها عن المفعول المطلق، ومنها ما ورد في قصيدة" حتّى متى؟" نابت فيها صفة المصدر عن المفعول المطلق، في حديثه عن مرارة الهجرة وما يعانيه في الغربة ،ويتساءل متى الخلاص والنصر، يقول فيها : (أنس الدغيم،٢٠٢٢،٢١)

كان الطّريقُ بلا طريقٍ يا أبي ولقد مشيتُ وما مشيتُ كثيراً

لجأ الشاعر إلى حذف المفعول المطلق، وأناب عنه لفظاً ليس مشتقاً من مادة فعله (مشيتُ)، وهي صفته (كثيراً) ، فتقدير الكلام: (وما مشيتُ مشياً كثيراً)؛ لتحقيق غرض لا يحتمله بقاء الموصوف (مشياً) ، وقد أفادت نيابة الصفة "التوسع في الكلام لأن الفعل يدل على مصدره"(المجاشعي،١٩٨٥،١٧٢) فأفاد التأكيد على نفي المشي في ذلك الطريق كثيراً، فقد كانت الهموم تثقل على كاهليه، وقد تحتمل هذه النيابة دلّالةً جديدةً وهي الدلالة على الوقت أو الزمن أي: (وما مشيتُ زمناً كثيراً)، فاحتمل كلام الشاعر معنيين في آنٍ واحد:

(المصدرية والزمن)، وهذا بخلاف لو ذكر الموصوف(مشياً) لأقتصر المعنى على المصدرية فقط(فاضل السامرائي،٢٠٠٠،٢/١٦٠) ، فيمكن القول أنَّ حذف القيد (مشياً)، ونيابة صفته عنه أفاد تحقيق أمرين: الأول: التوسع في الدلالة بدلالتها على(المصدرية والزمن). والثاني: الاختصار في التعبير فبدلاً من القول: (ما مشيت مشياً كثيراً)، و(ما مشيت زمناً كثيراً) أُختصر الكلام في (ما مشيت كثيراً).

المطلب الثالث: التقييد بالمفعول فيه:

تعددت تسميته عند النحاة، ومعناه واحدٌ، ذهب الخليل إلى تسميته بـ(الظرف) (الخليل،١٩٨٥،٤٢) ، واستعمله سيبويه بقوله: "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها"(سيبويه،١٩٨٨، ١/٤٠٣) وهو مصطلح نحوي بصري، وأطلق الفراء عليه تسمية "الصفة"، وذهب الكسائي وأصحابه إلى تسميته بـ"المحل" (ابن منظور،١٤١٤،٩/٢٢٩) وكلاهما مصطلحان كوفيان.

والظرف في عُرف النحاة "ما ضمن معنى (في) باطراد من اسم وقت أو اسم مكان" (ابن مالك،١٩٩٠،٢/٢٠٠)، وقد أشار سيبويه إلى معنى (في)، فقال:" وأما (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك: هو في الغل؛ لأنّه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له. وكذلك: هو في القبة، وفي الدار. وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ... " (سيبويه،١٩٨٨،٤/٢٢٦).

لذا يذهب سبب تسميتها بالظروف؛ لأنها أوعية تقع الأفعال فيها، ولا تؤثر فيها فهي كالإناء والحال فيه غير، يقول أبو البقاء العكبري(ت١٢٩٨هـ): "وسميت بذلك لأن الأفعال تقع فيها وتحلها، ولا تؤثر فيها فهي كالإناء والحال فيه غيره، ولذلك سماها بعضهم أوعيه وبعضهم محال" (العكبري،١٩٩٥،١/٢٧١).فيمكن القول :أنَّ تسميته بالظرف كانت على سبيل المجاز تشبيهاً له بالظرف الحقيقي من ناحية اشتماله على الفعل (أبو حيان الاندلسي،١٩٩٧،٧/٢٥٦) ، نحو قوله تعالى: ﴿وَما تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [سورة لقمان:٣٤]، فـ(غداً) ظرف ضُمن فيه معنى (في)؛ لأن معناه: ما تكسبُ في غدٍ ، فـ (غدا) كان الوعاء الزمني الذي يحدث الكسب فيه.

وقد تحفظ النحاة على تضمن المفعول فيه معنى (في) مما لم يتضمن من أسماء الزّمان أو المكان هذا المعنى، فلا يقع ظرفاً، ووجب بناؤه، ولم يلزم النصب، فلو وضعنا هذا الحرف(في) قبلها لفسد الأسلوب والمعنى المراد منه، إذ قد يقع اسم الزّمان أو المكان مبتدأ أو خبراً، نحو: (شهرُ رمضان شهر مبارك)، وكذلك ينصب على المفعول به، نحو: (بنيتُ المسجدَ)، ومنها ما يقع مجروراً نحو: (ذهبتُ إلى المسجد)(الأشموني،١٩٩٨، ٢/١٢٦) .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

فلكل اسمٍ من أسماء الزمان أجاز النحاة أن يقع اسماً لا ظرفاً، فيرفع، وينصب، ويجر، ولا يُقدر معه(في) باستثناء ما خصته العرب بالظّرفية: (سحر وغدوة ونحوها) (الإستراباذي، ١٩٩٦،١/٤٢٣)، والظرف من حيث المعنى قسمان: مبهم ومختص ، فالمبهم لا يقع إلا ظرفاً أبداً، والمختص يقع فيه الفعل حيناً ، فيكون ظرفاً ، ويقع فيه حيناً آخر، فيكون اسماً .

الحكمة من التقييد بالمفعول فيه:

إن ورود المفعول فيه في الكلام" تقييدٌ لوقوع الحدث الذي اشتملت عليه الجملة بزمن معين، أو مكان معين" (مصطفى الصاوي،١٩٨٥،٤٥٥)، فالظّرفية بنوعيها (الزمانية أو المكانية) تقع قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه (تمام حسان،٢٠٠٦،١٩٥)، وعامل حاسم في تقييد الإسناد (ياسين عبد الله نصيف،٢٠٠٥،١٢٨)، متى ما صرح بها، أكسبت الإسناد معنىً جزئياً جديداً ، فيكون الكلام بوجود هذه القّرينة المعنوية(الظّرفية) اتم واكمل. ويتضح ممّا سبق أنَّ الظروف تنقسم على قسمين: ظروف الزّمان وظروف المكان. ومن القصائد التي ورد فيها المفعول فيه (ظرف الزمان) قيداً لعامله، ما ورد في قصيدة "شوق" في حديثه عن الحنين، والشوق الى الوطن والاحباب ، يقول فيها: (أنس الدغيم،٢٠٢٢،١٨)

يفارقُني شخصُهُ اليومَ ظُلماً لِيَلبسَني ظلُّه في غَدِ

أي: يفارقني شخصه في اليومِ ظلماً.

فالتقييد بالمفعول فيه أفاد تخصيصَ زمانِ الحدثِ وتحديدَه، وحصر حدث الجملة الفعلية التي هي (يفارقني) وقيدها بظرف الزمان (اليومَ) دون بقية الأزمان، ولولا القيد لكان وقت المفارقة مطلق أي وقت يشاء، ومجيء القيد (اليوم) محل ب(ال) لِأفاد الاختصاص؛ أي لتخصيص زمان حدث الفعل، وقصر الحكم على واقعنا أو حاضرنا الحالي، فانتفى الإطلاق لوجود ما قيد الحدث (اليوم). والمعروف في الاستعمال (اليوم) أن يدلّ على وقت "مقداره من طلوع الشمس إلى غروبها" (الخليل،٢٠٠٣،٤/٤١٥)، وقد يخرج إلى معانٍ مجازية، فقد استعمله الشاعر(اليومَ) ظرف زمان على سبيل المجاز، وإن كان لا يعني به الوقت المعلوم المتقدم، وإنما قصد به الواقع والحاضر من نفيه وفراقه عن والدته وأهله وبلاده، فنفيه عنه كان ظلماً له بغير حق، فنشاطه الثقافي والسياسي لم يكن إلا كلمة حق ضد كل من ظلم واباح دماء الأبرياء. ومن ورود المفعول فيه ظرف زمان أيضاً ما ورد في قصيدة "زُلفى إليكَ" يقول فيها(أنس الدغيم، ٢٠٢٢، ٢٤) :

زُلفى إليكَ عشيّةً وبُكوراً فَأذَن لقلبي أن يضلَّ صغيراً

أي: زُلفى إليك في العشّية والبكور.

فالظرف (عشيةً) ورد تخصيصاً وتأكيداً لجملة (زُلفى إليك)،أي قربى إليك يا الله في وقت العشية فالشاعر يطلب القرب والمنزلة من الله – سبحانه وتعالى– في العشية والبكور، والعشية ما دلّ وقت ومقداره من زوال الشّمس إلى الصّباح(ابن منظور،١٥،١٤١٤/٦٠) فعمد الشاعر إلى تقديم الظرف (عشيةً) على وقت البُكور؛ لأنَّ أقرب ما يكون العبد فيه إلى ربه لطلب المغفرة والرحمة .

ومن القصائد التي ورد فيها المفعول فيه (ظرف المكان) قيداً لعامله، ما ورد في قصيدة "صَحوتُنا الكُبرى" في حديثه عن النهضة الكبرى التّي كان لا بد منها بعد كل ما عاناه الشّعب السوري من الحروب والتهجير، يقول فيها: (أنس الدغيم،١٤،٢٠٢٢)

حمَلنا همومَ الأرض فوقَ ظهورِنا وآنَ لهذا الهمّ أن يكسِرَ الظَّهرا

ورد المفعول فيه (ظرف المكان) فوقَ قيداً لعامله (حمَلَ)، وقد أفاد التّقييد به من خلال تعلقه بالإسناد بتخصيص مكان حدث الحمل، وتعيين جهته بكونه واقعاً فوق ظهورنا احترازاً من احتمال وقوعه على أي جهةٍ أخرى، إشعاراً بمدى ثقل تلك الهموم على سبيل المجاز، فالهموم التي يحملها السوريون لم تكن بسيطة فقهر الألم، والنزوح، والتهجير، لم يكن بالشيء السهل، فقد أثقلت عليهم حملها ولم يعد بمقدور هذا الظّهر أنَّ يحمل كُلّ تلك الهموم، فقد نفذ الصبر، وآن لذا الهّم أن يسقط ويزول بتكاتف أبناء الشعب بوقوفهم وقفةً واحدةً في وجه الظّلم والطّغيان. وعلة مجيء الظّرف معرفاً بالإضافة من خلال إضافته ل(لظهورنا) ؛ ليوضح ويُزيل إبهام الظّرف؛ لِكونه من ظروف المكان المبهمة التي تُعرف بإضافتها (السيوطي،٢،١٩٩٨/١١١)، ولِتعينها طريقاً لإحضار المعنى لذهن السامع (الهاشمي،١٣٨،١٩٩٩)، فالتقييد بالظرف ساهم في إطالة البنية النّحوية للجملة كأن الدّغيم من خلال هذه الإطالة أراد أن يبين مدى طول هذه الهموم، وطول بقائها على عاتق ابناء الشعب فلا عاد هناك صبر واحتمال لهذا الهّم (محمد حماسة،٦٢،٢٠٠٣ – ٦٣) .

ومن ورود المفعول فيه ظرف المكان قيداً للحدث أيضاً ما ورد في قصيدة" غريبٌ" يقول فها(أنس الدغيم،٢٠٢٢، ١١٧):

حملتُ بِلادي فوقَ رأسي لأشتري لها وطَناً لا يُنكِرُ الأهلَ والضَّيفا

قَيَدَ ورود ظرف المكان(فوق) حدث الفعل (الحمل)، وأخلصه من نية الإطلاق من خلال تحديد وتخصيص الشاعر مكان حمل البلاد بكونها محمولة فوق رأسه مجازاً؛ للتعبير عن مدى حبه وحرصه على المحافظة عليها من أيدي المفسدين والعابثين فيها، وليعبر عن

علو شأن بلاده ومكانتها، ففوق "ظرف مكان يفيد الارتفاع والعلو"(د. إبراهيم أنيس،٧٠٦،١٩٩٠) فزاد وجود القيد المعنى بياناً ووضوحاً.

المطلب الرابع: التقييد بالمفعول له أو المفعول لأجله:

لم يصرح سيبويه بالمفعول لأجله أو المفعول له في تسميته للباب فذكر "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه عذر لوقوع الأمر" (سيبويه،١٩٨٨،١/٣٦٧) ،ولم يصرح بتسميته إلا بعد مجيء شواهد الباب، قال: "فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب (درهماً) في قولك: (عشرون درهماً) وذلك قولك: (فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان)[...] فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت (كذا) و(كذا) فقال: (لكذا) و(كذا)" (سيبويه،١٩٨٨،١/٣٦٧- ٣٦٩) .

وحده ابن السراج (ت٣١٦هـ) فقال: "المفعول له لا يكون إلا مصدراً، ولكن العامل فيه فعل غير مشتقٍ منه؛ أي من لفظه" ابن السراج،١٩٩٦،١/٢٠٦) وهو بهذا ميز بين المصدرية المطلقة (المؤكد) من التي تقع لبيان علة وعذر ما وقع الفعل لأجله، فغرض كل منهما مغاير للآخر (ابن جني،(د.ت)،٥٨)،" فكنت إذا قلت: (قمتُ قياماً)، لا يعلم هل هو غرض؟ أم مؤكد؟؛ لأن الشيء لا يكون سبباً لنفسه؛ إذ يكون عارياً من الغرض" (مصطفى الصاوي،١٤٢٠،١/١٧٢)، وهذا يختلف عن قولك: (قمتُ إجلالاً) ،فـ (إجلالاً) هنا أبان عِلة وعذر القيام، "إذ لا يُعدل من تعبير إلى تعبير إلا ويصاحبه عدول من معنى إلى آخر" (فاضل السامرائي،٢٠٠٠،٢/٦٥٨) .

شروط الاسم الواقع مفعولاً له:

أورد النحاة عدة شروط تحدد وتقيد المفعول له؛ لِجعله باباً من أبواب المنصوبات لكي لا يختلط مع غيره من الدروس النحوية، ومن الشروط: "أن لا يكون إلا مصدراً، وأن يذكر لبيان علة الفعل، ويكون المعلل به حدثاً مشاركاً له في الزمان والفاعل" (ابن هشام،٢٠٠١،٢٩٥)، نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة:١٩] ، فالحذر وقع مفعولاً لأجله؛ لتحقق القيود السابقة بكونه مصدراً منصوباً ورد؛ لبيان علة جعل الأصابع في الأذان واتحد معه في الزمان والفاعل (ابن هشام،١٩٦٣،٢٢٦). وفي حال انتقض شرطٌ من الشروط السابقة خرج المفعول له عن جواز النصب، ووجب جره ب(لام) التعليل (العكبري،١٩٩٥،١/٢٧٧) ، نحو: (جئتك للعسلِ) أي: من أجل العسل، فعلل سبب المجيء لأخذ العسل إلا أن العسل لم يقع مصدراً، فلا يجوز القول(العسلَ) بالنصب لعدم تحقق المصدرية، فجر بلام التعليل .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الحكمة من التقييد بالمفعول له أو لأجله :

أنَّ التقييد بالمفعول لأجله أفاد بيان علة وقوع الحدث أو غرضه أو سببه أو الحكمة من وجوده (د. مصطفى الصاوي،١٩٨٥/١،٤٥٥-٤٥٦)، وورود المفعول لأجله بعلامة النصب مجرداً من اللام؛ يُحقق توسع في المعنى المراد إيصاله، وعدم التنصيص على بيان العلة، إذ قد يحتمله على تقدير حرف جر ويحتمل غيره من المعاني كالحالية والمفعولية المطلقة وغيرها على خلاف من إيراده مصحوباً بلام التعليل إذ لا يكون إلا نصاً في التعليل، وهو الأصل المصاحب لحرف الجر (الصبان،١٩٩٧/٢،١٧٩) .

وقد ورد المفعول لأجله منصوباً في عدة أماكن من ديوان "إبراهيم" ومنها ما ورد في قصيدة "صلاةٌ في محراب الجَمال" يقول فيها: (أنس الدغيم،٢٠٢٢،١٥٦)

يا ربِّ فاغفر زلّتي كرماً فما ألفيتُ غيرَك غافرَ الزّلاّتِ

أفاد التقييد بالمفعول لأجله (كرماً) بيان علة وغرض وقوع حدث الغفران، فـ(كرماً) مصدر منصوب ذكر علةً و سبب غفران الزلة، والمعنى (فاغفر زلتي لأجل أن تتكرم علي) فمجيء ذلك القيد أزال إبهام الدعاء بغفر الزلة وتنبيه المخاطب بكرم الله ورحمته، لأنَّ الله-عز وجل-دائم الكرم، وكرمه وفضله متصل وباقٍ في الدنيا والآخرة وما سِواه متوقف، والكريم اسم من أسماء الله الحسنى، ويتجلى بعض مظاهر الكرم بغفرانه لزلات عباده لمن شاء له وتبديلها حسنات، فذكره بعد عامله تقييد بعد الإطلاق. وعلة إسقاط اللام تحقيق زيادة في المعنى المراد ايصاله للمتلقي إذ قد يحتمل الكلام الحالية أيضاً، أي: تكرماً .

ومن وروده منصوباً أيضاً في ديوان إبراهيم ما جاء في قصيدة "صلاةٌ في محرابِ الجَمال" يقول فيها(أنس الدغيم، ٢٠٢٢،١٥٦):

واكشف كروبَ العيشِ عنّي رحمةً وتلطّفاً يا كاشفَ الكُرباتِ

أفاد ورود المفعول لأجله (رحمةً) قيداً في الكلام، وذلك لبيان غرض وعلة وقوع حدث الكشف من قبل الله تعالى فـ(رحمةً) مصدر منصوب ورد علة وسبب لكشف الكرب والهموم، والتقدير: (فاكشف كربتي لأجل أن تترحم علي) فذكر القيد هنا أزال الإبهام من أمر وقوع الكشف وخصصه بالرّحمة، فالشّاعر هنا يناجي ربّه، ويطلب منه كشف ما صعب عليه حمله من الهموم والأحزان، ويطلب الرحمة والتلطف منه فليس سواه من يقدر على ذلك. وقد يحتمل أن تكون (رحمةً) حالاً لتوافق الشروط الصرفية للقيدين إذ المفعول لأجله لا يرد إلا مصدراً وجواز في الحال ذلك(لطيفة النجار،٢٠٠٣،٩٥) .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ومما ورد مجروراً في قصيدة "سأُعلِنُ ثورةً" في دعوته إلى القيام بثورة ضد النظام والظلم بعدما كشفت أكاذيبهم وخططهم للعلن، و الدعوة للعيش بكرمة، يقول فيها: (أنس الدغيم،٢٠٢٢، ٥٣) .

>أنت القتيلُ بأيّ مَن أحببتَهُ< فاختر لنفسكَ أحسنَ المِيتاتِ

أتى التقييد بالمفعول لأجله(لنفسك) مجرور بحرف التعليل (اللام) ، لفقده شرط المصدرية، فقد أفاد ذلك بيان عرض وعلة وقوع حدث الاختيار، وهو بهذا أفاد تنبيه أبناء شعبه بأنَّ الموتَ إذ كان لاشكَّ أنّه أتٍ ولا مفرَّ منه، فالموت بعز وكرامة اشرف من الموت بخضوعٍ وذل. ومن وروده مجروراً أيضاً ما جاء في قصيدة "زُلفى إليكَ" يقول فيها(أنس الدغيم،٢٠٢٢،٢٤):

فانزِل بِعَيني يا نبيُّ فإنّها جُعِلَت لِنعلِكَ مسجداً وطَهوراَ

أورد الشاعر المفعول لأجله (لنعلك) مجروراً بحرف التعليل (اللام)؛ لإفادة تخصيص العلة أي: (جُعِلت لأجل نعلِك مسجداً وطهوراً)، فأفاد التقييد بالمفعول لأجله بيان علة وعذر وقوع حدث (الجعل) من فاعله الضمير المستتر(هي) العائد على العين.

المطلب الخامس: التقييد بالمفعول معه:

وهو في عُرف النحاة: "الاسم الفضلة التالي واواً أُريد بها التنصيص على المعية مسبوق بفعل أو ما في حروفه ومعناه" (الفاكهي،١٩٩٣،٢٢١) . وقد تطرق إليه سيبويه في باب: ما يظهر فيه الفعل وينصب فيه الاسم؛ لأنه: مفعول معه ، ومفعول به، نحو قولك: (ما صنعت وأباك) أي: ما صنعت مع أبيك، فـ (الأب) وقع مفعولاً معه؛ لتضمن الواو معنى (المصاحبة) (سيبويه،١٩٨٨،١/٢٩٧)، ولا يصح في (الواو) معنى العطف من جهتين:

الأولى: من جهة اللفظ: منع النحاة جواز عطف الاسم على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيده إلا في حالة الضرورة (ابن عصفور،١٩٩٨،١/٢٠٠).الثانية: من جهة المعنى: "أنَّ الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل، بخلاف الواو التي بمعنى (مع) ، إنما توجب معنى المصاحبة، فإذا عطفت بالواو شيئاً على شيء، دخل في معناه، ولا يُوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة، نحو: (قام زيدٌ وعمرٌ)، فليس أحدهما ملابساً للأخر، ولا مصاحباً له" (ابن يعيش،٢٠٠١،١/٤٤١)، فقد أفاد اشتراكهما في القيام ولم يشترط على حدوث القيام في زمن واحد، فالعطف يحتمل المصاحبة في الزمن عدمه ،على خلاف ذلك لو قلت: (ما صنعتَ وأباك) ، فإنّما أراد: (ما صنعتَ مع أبيك) هنا تشترط الواو على عموم الاقتران من غير تشريك في الحكم(فاضل السامرائي،٢٠٠٠،٢/٢٣٨) .

وقد ذهب ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) إلى بيان علة الافتقار إلى واو المصحابة، بقوله: "وإنما افتقرت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها [...] فجاؤوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل، فإذا قلت: (استوى الماء والخشبة) والأصل: استوى الماء مع الخشبة، وكانت الواو ومع يتقاربان معنياهما. وذلك أن معنى (مع) الاجتماع والانضمام و(الواو) تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مُقام (مع) لأنها أخف لفظاً وتعطي معناها . ولم تكن الواو اسماً يعمل فيه الفعل كما عمل في (مع) النصب، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو" (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٤٣٩/١).

شروط الاسم الواقع مفعولاً معه:

وقد اشترط النحاة عدة شروط تحدد وتقيد المفعول معه منها: أن يكون الاسم مفرداً– ليس جملة ولا شبهها– يأتي بعد تمام الكلام ومسبوقاً بواو تتضمن معنى (المصاحبة) تدل نصاً على اقتران الاسم الذي بعدها باسم أخر قبلها في زمن حصول الحدث، مع مشاركة الثاني للأول في الحدث، أو عدم مشاركته. وتكون هذه الواو تاليةً لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه(عباس حسن،(د.ت)،٣٠٥/٢) .

الحكمة من التقييد بالمفعول معه:

وممَّا تقدم نجدُ أنَّ المفعول معه يُؤتى به لإفادة تقييد المسند في الجملة بقيد مصاحبة الاسم المنصوب بعد واو المعية للاسم الذي جاء قبلها من غير إشراك له في الحكم (د. مصطفى الصاوي،١٩٨٥،١/٤٥٧) ، فهو تقييد للمعنى من خلال "تحديد الدلالة المستقرة في الذهن وتخصيصها، فتتجه دلالة الجملة نحو تقييد المعنى وتخصيصه بالمصاحبة، فيتحقق بوجود الابتعاد عن الدلالة العامة التي لا تؤدي ما يؤديه التقييد بالمفعول معه من تضييق لإطلاق المعنى" (د. ياسين عبد الله نصيف،٢٠٠٥،٢٠٨) .

ولم يرد المفعول معه في ديوان إبراهيم إلا في موضعٍ واحدٍ وذلك في قصيدة (درويشٌ على باب السّلام) يصور فيها وقوفه على باب السلام، ويتوسل بشعره لعله يحظى بشفاعة الحبيب ويحظى بالقبول، يقول فيها: (أنس الدغيم،٢٠٢٢،٢٨)

حملتُ على عُكّازةِ الشّوقِ لهفَتي وقلباً صغيراً قد أبَتهُ المراضِعُ

ورد المفعول معه (قلباً) قيداً في الكلام، فأفاد وجوده هذا تلبس الفعل(حملت) بالمفعول معه(قلباً) من جهة وقوعه معه أي: بدلالته على المصاحبة، وتقديره: مع (قلباً صغيراً)، فأفادت الواو هنا معنى المصاحبة أي: بمصاحبة القلب، (ابن يعيش،١،٢٠٠١/٤٣٩)، فاللهفة مصاحبة للقلب فالشوق واللهفة يكمنان في القلب فهم مصاحبان له. مشاركان في زمن تسلط العامل عليهما (ابن هشام،٢،١٩٧٩/٢١٧) ، فعمد الشاعر إلى إطالة البنية

النحوية للجملة من خلال التقييد بالمفعول معه، لنقل مدى عمق حبه وشوقه لرؤية المصطفى (صلى الله عليه وسلم) وبث ما به من حزن وألم للمتلقي. وعلة الافتقار إلى هذه الواو لضعف الفعل (حملت) عن الوصل إلى ما بعدها أي: لولا وجود الواو لما أقترن المعنى الذي قبلها بالذي بعدها، فجاء بها تقوية للفعل الذي قبلها، ولا يصح أن تقع هذه(واو) للعطف؛ لضعف المعنى وعدم فائدته وعلة ذلك؛ أن كُل إنسان يحمل قلباً وهو أمرٌ ظاهر لا يحقق فائدة بذكره (ابن هشام،٢،١٩٧٩/٢١٥)، والعطف لا يحقق الملابسة على العكس من المعية.

خاتمة البحث:

يمكن إجمال ما توصلت إليه هذه الدراسة:

١. أظهر البحث أهمية القيد وبيان مدى أثره و دوره في إيضاح المعنى، وإزالة اللبس عن المعنى المقصود، وتأكيد دلالته بإحالته للمعنى المقصود (مقصد الشاعر) بصورة اقرب لإدراك المتلقي.

٢. أجتهد الشاعر في إبداع النص، وإيصاله للمتلقي في صورة جميلة ولغة موحية من خلال استدعاء ألفاظ القرآن الكريم والتناص من النصوص القديمة والحديثة واستطاع بقدرة فائقة على فتح هذه النصوص على مجالات تتسع لدلالات جديدة.

٣. بينت الدراسة ان التقييد الذي تناوله البحث يراد به كل ما زاد عن التركيب الإسنادي (المسند والمسند إليه) ، أي كلام يؤتى به؛ لإفادة معنى زيادة على معنى الإسناد، فالقيود النحوية هي كل عنصر لا يكون طرفاً إسنادياً في الجملة الرئيسية التي تكون مدار الفكرة، فالحكم كلما زاد قيداً ازداد إفادة.

٤. بينت الدراسة اشترك المفاعيل جميعها في مطلق المفعولية بكونها تقيد الفعل وتُبين أثره ، تأتي في الجملة؛ لتزيدها إبانةً ووضوحاً، وتعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة من حيث وقوع الحدث المتضمن فيه على جهة معينة .

٥. أظهر البحث عناية الشاعر بالتقييد بالمفاعيل في مواضع عديدة في ديوان إبراهيم، وذلك لغرض تخصيص وتحديد المعنى المراد إيصاله إلى المتلقي على دقة عالية من الإيضاح والبيان وبصورة أقرب للفهم وللمعنى المقصود.

٦. بينت الدراسة أنَّ تقييد الشاعر النص بالمفعول به كان؛ لغرض بيان ما وقع عليه حدث الفعل وحصره به، وتقييده بالمفعول المطلق كان؛ لغرض التأكيد على حدث الفعل ولبيان نوعه وعدده، وتقييده بالمفعول فيه كان؛ لغرض بيان زمان أو مكان الذي وقع فيه الحدث، وتقييده بالمفعول له كان؛ لغرض بيان علة وعذر وقوع حدث الفعل.

٧. أظهرت الدراسة أنَّ الشاعر أنس الدغيم مبدع وتجلى إبداعه بتنوع الموضوعات الواردة في ديوان إبراهيم فمنها ما خص بيها المدائح النبوية ومنها السياسية والاجتماعية وانعكس ذلك على القيود الواردة في ديوانه.

٨. خلا الديوان من الضمير المنفصل الواقع مفعولاً به.

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

أولاً :الكتب المطبوعة:

ابن الأثير: مجد الدين، ١٩٩٩م، *البديع في علم العربية*، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة.

ابن الحاجب: جمال الدين،١٩٨٩م ، *أمالي ابن الحاجب*، ، الناشر: دار عمار – الأردن.

ابن الخباز: أحمد بن الحسين، ٢٠٠٧م، *توجيه اللمع*، الناشر: دار السلام – القاهرة.

ابن السراج، محمد بن السري، ١٩٩٦م، *الأصول في النحو*، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت .

ابن الوراق، محمد بن عبد، ١٩٩٩م، *علل النحو*، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، ١٩٥٢م، *الخصائص*، الناشر: المكتبة العلمية – القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، ١٩٨٨، *اللمع في العربية* ، الناشر: دار مجدلاوي – عمان.

ابن عصفور: أبي الحسن علي، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) قدمه ووضح هوامشه: فواز الشعار، وأشرف عليه: د. إميل يعقوب، الناشر: دار الكتب – بيروت، ١٩٩٨م .

ابن عقيل: بهاء الدين، ١٩٨٠م، *شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك*، الناشر: دار التراث – القاهرة.

ابن عقيل: بهاء الدين،١٤٠٠هـ، *المساعد على تسهيل الفوائد*، الناشر: دار الفكر – دمشق، دار المدني– جدة .

ابن فارس: أحمد،١٩٧٩م ، *مقاييس اللغة*، الناشر: دار الفكر – بيروت.

ابن مالك: جمال الدين، ١٩٩٠م، *شرح التسهيل*، الناشر: هجر للطباعة والنشر.

ابن منظور: جمال الدين، ١٤١٤هـ، *لسان العرب*، دار صادر – بيروت.

ابن هشام الأنصاري: أبو محمد جمال الدين، ١٩٧٩م، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، الناشر: دار الجيل – بيروت.

ابن هشام الأنصاري: أبو محمد جمال الدين، ٢٠٠١م، *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، الناشر: دار الإحياء – بيروت.

ابن هشام الأنصاري: أبو محمد جمال الدين، ١٩٦٣م، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة.

ابن هشام الأنصاري: أبو محمد جمال الدين ، ١٩٨٥م، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، الناشر: دار الفكر – دمشق .

ابن يعيش، موفق الدين، ٢٠٠١م، *شرح المفصل للزمخشري*، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

أبو حيان الاندلسي: أثير الدين، ١٩٩٧م ، *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، الناشر: دار القلم – دمشق، دار الكنوز – الرياض .

أبو حيان الأندلسي: أثير الدين، ١٩٩٨م، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، ١٩٩٦م، *الإيضاح*، الناشر: دار الكتب – بيروت.

أحمد مختار عمر، ٢٠٠٨م، *معجم اللغة العربية المعاصرة*، الناشر: عالم الكتب.

الإستراباذي، رضي الدين ، ١٩٩٦ م، *شرح الرضي على الكافية*، الناشر: جامعة قاريونس – بنغازي.

الأشموني: أبو الحسن نور الدين، ١٩٩٨م، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت .

الدغيم: أنس ، ٢٠٢٢، *إبراهيم*، الناشر: دار الأصالة – اسطنبول.

تمام حسان، ٢٠٠٦م، *اللغة العربية معناها ومبناها* ، الناشر: عالم الكتب.

الجواري: أحمد عبد الستار، ١٩٧٤م، *نحو القرآن*، الناشر: المجمع العلمي العراقي – بغداد.

الحازمي: أحمد بن عمر، ٢٠١٠م، *فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية*، الناشر: مكتبة الأسدي– مكة المكرمة.

الرازي: فخر الدين، ١٩٨١م، *التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)*، الناشر: دار الفكر.

الزركشي: بدر الدين، ١٩٥٧م، *البرهان في علوم القرآن*، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

الزمخشري: أبو القاسم، ١٩٩٣م، *المفصل في صنعة الإعراب*، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت.

السامرائي: فاضل صالح ، ٢٠٠٠م، *معاني النحو*، الناشر: دار الفكر – الأردن.

السامرائي: فاضل صالح، ٢٠٠٧م، *الجملة العربية تأليفها وأقسامها* ، الناشر: دار الفكر.

سيبويه: عمرو بن عثمان، ١٩٨٨م، *الكتاب*، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

السيوطي: جلال الدين، ١٩٩٨م، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم، ٢٠٠٧م، *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة .

الصبان: أبو العرفان محمد، ١٩٩٧م، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، دار الكتب العلمية – بيروت.

الطبري: أبو جعفر محمد، ٢٠٠٠م، *جامع البيان عن تأويل آي القران*، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

عباس حسن، (د.ت)، *النحو الوافي*، الناشر: دار المعارف.

عبد العزيز المقالح، ١٩٨٧م، *أمل دنقل الأعمال الشعرية الكاملة*، الناشر: مكتبة مدبولي – القاهرة.

العكبري: أبو البقاء محب الدين،١٩٩٥م، *اللباب في علل البناء والإعراب*، الناشر: دار الفكر – دمشق.

الفاكهي: عبد الله بن أحمد، ١٩٩٣م، *شرح الحدود في النحو*، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة.

الفراهيدي: الخليل بن أحمد، ١٩٨٥م، *الجمل في النحو*، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .

الفراهيدي: الخليل بن أحمد، ٢٠٠٣م، *العين*، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

القزويني: جلال الدين، (د.ت)، *الإيضاح في علوم البلاغة* ، الناشر: دار الجيل – بيروت.

المبرد: أبو العباس محمد، ١٩٩٤م، *المقتضب*، الناشر: الأهرام – القاهرة.

المجاشعي: أبي الحسن علي، ١٩٨٥م، *شرح عيون الأعراب*، الناشر: مكتبة المنار – الأردن.

محمد حماسة ، ٢٠٠٣م، *بناء الجملة العربية*، الناشر: دار غريب – القاهرة .

المرادي: بدر الدين ، ٢٠٠٨م، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك* ، الناشر: دار الفكر العربي.

الجويني: مصطفى الصاوي ، ١٩٨٥م، *البلاغة العربية*، الناشر: منشأة المعارف – الاسكندرية.

الغلاييني: مصطفى، ١٩٩٣م، *جامع الدروس العربية*، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

المكودي: عبد الرحمن ، ٢٠٠٣م، *حاشية أبي العباس سيد أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج على شرح الإمام أبي زيد سيدي*، الناشر: دار الفكر – بيروت.

الهاشمي، السيد أحمد،١٩٩٩م ، *جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع*، الناشر: مكتبة الإيمان – المنصور.

النجار: محمد الديبو، ٢٠٢٤، *أثر القرآن الكريم في الشعر السوري الحديث شعر (أنس الدغيم – محمد ضياء الدين الصابوني) نموذجاً*

ثانياً: البحوث العلمية:

النجار: لطيفة إبراهيم ، ٢٠٠٣م، الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي (مثل من وظيفة الحال)، العدد (٦٥)الناشر : مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ،٢٠٠٣م.

ثالثاً :الرسائل والأطاريح:

مديسم رشيدة،٢٠٢٣م ، البنى النحوية ودلالتها في ديوان إبراهيم أنس الدغيم نماذج مختارة، (أطروحة دكتوراه)، اللغة العربية، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية – جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، ٢٠٢٣م،

ياسين عبد الله نصيف، ١٤٢٥ هـ – ، التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم،(اطروحة دكتوراه)،اللغة العربية، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥م.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

References

Ibn al-Athir: Majd al-Din, 1999, Al-Badi' fi 'Ilm al-'Arabiyya (The Marvels in Arabic Grammar), Publisher: Umm al-Qura University, Mecca.

Ibn al-Hajib: Jamal al-Din, 1989, Amali Ibn al-Hajib, Publisher: Dar Ammar, Jordan.

Ibn al-Khabbaz: Ahmad ibn al-Husayn, 2007, Tawjih al-Luma' (Guiding the Gleams), Publisher: Dar al-Salam, Cairo.

Ibn al-Sarraj: Muhammad ibn al-Sari, 1996, Al-Usul fi al-Nahw (The Foundations of Grammar), Publisher: Mu'assasat al-Risalah, Beirut.

Ibn al-Warraq: Muhammad ibn 'Abd, 1999, 'Ilal al-Nahw (The Reasons for Grammar), Publisher: Maktabat al-Rushd, Riyadh.

Ibn Jinni: Abu al-Fath 'Uthman, 1952, Al-Khasa'is (The Characteristics), Publisher: Al-Maktabah al-'Ilmiyyah, Cairo.

Ibn Jinni: Abu al-Fath 'Uthman, 1988, Al-Luma' fi al-'Arabiyyah (The Gleams in Arabic Grammar), Publisher: Dar Majdalawi, Amman.

Ibn 'Asfur: Abu al-Hasan 'Ali, Sharh Jumal al-Zujaji (Al-Sharh al-Kabir), Introduction and footnotes by: Fawaz al-Sha'ar, Supervised by: Dr. Emile Yaacoub, Publisher: Dar al-Kutub – Beirut, 1998.

Ibn Aqil: Baha' al-Din, 1980, Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya, Publisher: Dar al-Turath – Cairo.

Ibn Aqil: Baha' al-Din, 1400 AH, Al-Musa'id 'ala Tashil al-Fawa'id, Publisher: Dar al-Fikr – Damascus, Dar al-Madani – Jeddah.

Ibn Faris: Ahmad, 1979, Muqayis al-Lughah, Publisher: Dar al-Fikr – Beirut.

Ibn Malik: Jamal al-Din, 1990, Sharh al-Tashil, Publisher: Hajar for Printing and Publishing.

Ibn Manzur: Jamal al-Din, 1414 AH, Lisan al-'Arab, Dar Sader – Beirut.

Ibn Hisham al-Ansari: Abu Muhammad Jamal al-Din, 1979, Awdaḥ al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik, Publisher: Dar al-Jil – Beirut.

Ibn Hisham al-Ansari: Abu Muhammad Jamal al-Din, 2001, Sharh Shudhur al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam al-'Arab, Publisher: Dar al-Ihya' – Beirut. Ibn Hisham al-Ansari: Abu Muhammad Jamal al-Din, 1963 CE, Sharh Qatr al-Nada wa Ball al-Sada, Publisher: Al-Maktabah al-Tijariyyah al-Kubra - Cairo.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Ibn Hisham al-Ansari: Abu Muhammad Jamal al-Din, 1985 CE, Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib, Publisher: Dar al-Fikr - Damascus.

Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din, 2001 CE, Sharh al-Mufassal li'l-Zamakhshari, Publisher: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah - Beirut.

Abu Hayyan al-Andalusi: Athir al-Din, 1997 CE, Al-Tadhil wa'l-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil, Publisher: Dar al-Qalam - Damascus, Dar al-Kunuz - Riyadh.

Abu Hayyan al-Andalusi: Athir al-Din, 1998 CE, Irtishaf al-Dharb min Lisan al-'Arab, Publisher: Maktabat al-Khanji - Cairo.

Abu Ali al-Farisi, al-Hasan ibn Ahmad, 1996 CE, Al-Idah, Publisher: Dar al-Kutub - Beirut.

Ahmad Mukhtar Omar, 2008 CE, Mu'jam al-Lughah al-'Arabiyyah al-Mu'asirah, Publisher: 'Alam al-Kutub. Al-Astarabadi, Radi al-Din, 1996, Al-Radi's Commentary on Al-Kafiya, Publisher: Garyounis University – Benghazi.

Al-Ashmuni, Abu al-Hasan Nur al-Din, 1998, Al-Ashmuni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut.

Al-Dughaim, Anas, 2022, Ibrahim, Publisher: Dar al-Asala – Istanbul.

Tammam Hassan, 2006, The Arabic Language: Its Meaning and Structure, Publisher: Alam al-Kutub.

Al-Jawari, Ahmad Abd al-Sattar, 1974, Grammar of the Qur'an, Publisher: The Iraqi Scientific Academy – Baghdad.

Al-Hazimi, Ahmad ibn Umar, 2010, The Opening of the Lord of Creation in Explaining the Poem of Al-Ajrumiyya, Publisher: Maktabat al-Asadi – Mecca.

Al-Razi, Fakhr al-Din, 1981, The Great Commentary (Keys to the Unseen), Publisher: Dar al-Fikr. Al-Zarkashi: Badr al-Din, 1957, Al-Burhan fi Ulum al-Qur'an (The Proof in the Sciences of the Qur'an), Publisher: Dar al-Ma'rifah, Beirut.

Al-Zamakhshari: Abu al-Qasim, 1993, Al-Mufassal fi San'at al-I'rab (The Detailed Explanation of the Art of Parsing), Publisher: Maktabat al-Hilal, Beirut.

Al-Samarrai: Fadil Salih, 2000, Ma'ani al-Nahw (The Meanings of Grammar), Publisher: Dar al-Fikr, Jordan.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Al-Samarrai: Fadil Salih, 2007, Al-Jumla al-'Arabiyya: Ta'lifuha wa Aqsamuha (The Arabic Sentence: Its Composition and Divisions), Publisher: Dar al-Fikr.

Sibawayh: Amr ibn Uthman, 1988, Al-Kitab (The Book), Publisher: Maktabat al-Khanji, Cairo.

Al-Suyuti: Jalal al-Din, 1998, Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami' (The Rain-Flowing Rain in Explaining the Collection of Comprehensive Works), Publisher: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut.

Al-Shatibi: Abu Ishaq Ibrahim, 2007, Al-Maqasid al-Shafiya fi Sharh al-Khulasah al-Kafiya (The Sufficient Objectives in Explaining the Sufficient Summary), Publisher: Ma'had al-Buhuth al-'Ilmiyya wa Ihya' al-Turath al-Islami, Mecca. Al-Sabban: Abu al-Irfan Muhammad, 1997, Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmuni's Explanation of Ibn Malik's Alfiyya, Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut.

Al-Tabari: Abu Ja'far Muhammad, 2000, Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ayi al-Qur'an, Publisher: Mu'assasat al-Risalah – Beirut.

Abbas Hassan, (n.d.), Al-Nahw al-Wafi, Publisher: Dar al-Ma'arif.

Abdul Aziz al-Maqalih, 1987, Amal Dunqul: The Complete Poetic Works, Publisher: Maktabat Madbouli – Cairo.

Al-Akbari: Abu al-Baqa' Muhibb al-Din, 1995, Al-Lubab fi 'Ilal al-Bina' wa al-I'rab, Publisher: Dar al-Fikr – Damascus.

Al-Fakihi: Abdullah ibn Ahmad, 1993, Sharh al-Hudud fi al-Nahw, Publisher: Maktabat Wahba – Cairo.